A40-WP/387[1]
EC/32
1/8/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٣٦ من جدول الاعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة الاقتصادية

غلق الأجواء وأثره على حركة النقل الجوي الدولي (بما في ذلك السلامة والبيئة)

(مقدمة من دولة قطر)

الموجز التنفيذي

تعرض ورقة العمل هذه المخاطر الناتجة عن غلق الأجواء والتي بدورها قد تأثر على كفاءة المسارات الجوية الدولية من حيث استيعاب حركة الطائرات الإضافية الناتجة عن غلق الأجواء وأيضا استهلاك وقت أطول بسبب غلق بعض المسارات مما يؤدي إلى استهلاك أكبر للوقود وزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المضر للبيئة.

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى النظر بعدم تسيس حرية استخدام الأجواء وخاصة المسارات الدولية.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية – التنمية الاقتصادية للنقل الجوي
الآثار المالية:	لا توجد
المراجع:	اتفاقية شيكاغو قرار الجمعية العمومية ٣٩–١٥ – البيان الموحد بالسياسات المستمرة في مجال النقل الجوي

١ – المقدمة

١–١ إن النقل الجوي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي بين الدول. في الواقع، يقدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) أن عدد المسافرين في العالم سوف يصل إلى أكثر من ٦,٥ مليار مسافر وستدعم صناعة الطيران ١٠٣ ملايين وظيفة وتنتج ما يقارب ٥,٨ تريليون دولار من النشاط الاقتصادي بحلول عام ٢٠٣٢. حيث تعد صناعة النقل الجوي أحد المكونات الرئيسية للوصل بين الدول ولها عامل تمكين كبير للازدهار الاقتصادي. ولكن مع تزايد التوترات التجارية والجيوسياسية في بعض المناطق من المهم أن نحد من التأثير السلبي على صناعة النقل الجوي في العالم.

[1] النسخة باللغة العربية مقدمة من دولة قطر.

٢- غلق الأجواء حول دولة قطر

٢-١ بالرغم من التحديات الناتجة عن غلق الأجواء عن الطائرات المسجلة في دولة قطر من قبل الدول المجاورة، نجحت الدولة في تقليص آثاره على السكان بل ونجحت باستغلال هذه الفرصة لتطوير الصناعات المحلية التي ساهمت بالنمو الاقتصادي في سنة ٢٠١٨ واستمرار هذا النمو في ٢٠١٩. وبالتركيز على صناعة الطيران، فغلق الأجواء كان له أثر سلبي على صناعة النقل الجوي في الدولة وذلك بسبب زيادة تكاليف الطيران الناتجة عن إغلاق المجالات الجوية في الدول المجاورة أمام الطائرات المسجلة في دولة قطر وزيادة عدد ساعات الطيران في المسارات الجوية البديلة مما تسبب في تحويلات كبيرة لمسارات هذه الرحلات الجوية من وإلى قطر وأدى إلى زيادة تكاليف التشغيل ومنها الوقود.

٣- مخاطر غلق الأجواء على سلامة وأمن الطيران

٣-١ مع تسارع نمو حركة الطيران المدني واحتكار الاستخدامات العسكرية بين ٤٠ و٦٠ بالمئة من المجال الجوي في منطقة الخليج، مما لا يبقي للطائرات المدنية إلا ممرات ضيقة، بدأت المسارات الجوية الدولية في المنطقة تزدحم إلى حد وجوب تحديث هذه المسارات لاستيعاب هذا النمو المضطرد لحركة الطائرات.

٣-٢ إن حظر استخدام المسارات الجوية الدولية فوق بعض الدول يتعارض مع الاتفاقيات الدولية بخصوص الطيران المدني والموقعة عليه دول العالم في المنظمة الدولية للطيران المدني (الإيكاو)، وهو يشكل خطر على أمن وسلامة الطيران حيث تكون المسارات البديلة مزدحمة لدرجة عدم إمكانية استيعاب الحركة المتزايدة. هذا والجدير بالذكر أن المسارات البديلة المتاحة شكلت تحويل كبير في مسار الرحلات مما أدى إلى زيادة في ساعات الطيران واستهلاك الوقود والمزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المضر للبيئة.

٤- قطر تواصل برنامجها لتطوير أمن وسلامة الطيران المدني

٤-١ تواصل دولة قطر القيام بدور قيادي في تطوير الطيران المدني العالمي من خلال سلطة الطيران المدني ومطار حمد الدولي وكذلك الناقل الوطني شركة الخطوط الجوية القطرية. حيث يتم ربط دولة قطر بأكثر من ٢٠٠ وجهه عالمية تغطي جميع القارات. ولضمان أمن وسلامة الطيران في منطقة الخليج، لم تتخذ دولة قطر نفس الإجراءات التي اتخذت ضدها بعدم السماح للطائرات المسجلة في الدول الأربع باستخدام مجالها الجوي، حيث يتم استخدام المسارات الجوية فوق دولة قطر من قبل جميع شركات الطيران التجارية العالمية بدون تمييز، وذلك لكون دولة قطر منضمة إلى اتفاق عبور الخطوط الجوية الدولية واتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ وغيرها من وثائق الإيكاو التي تحكم النقل الجوي الدولي. وبدعم من منظمة الطيران المدني الدولي، تمكنت دولة قطر من إقناع مجتمع الطيران المدني الدولي بأهمية الحفاظ على سلامة الطيران في منطقة الخليج واستعادة الوصول إلى بعض الممرات الجوية الدولية التي كانت مغلقة أمام الطائرات القطرية.

٥- التوصية

٥-١ أدى النمو السريع في معدلات الحركة الجوية في منطقة الخليج إلى تنامي ظاهرة ازدحام الأجواء وتصاعد التحديات التي تواجه عمليات إدارة حركة الملاحة الجوية في المنطقة، مما يستدعي قيام سلطات الطيران المدني في هذه الدول بإجراء تعديلات على مفهوم العمل الجماعي فيما بينها، كي تكون في موقف يسمح لها بالاستفادة من الفرص الواعدة في قطاع الطيران المدني، والبعد عن تسيس وحظر استخدام مسارات الطيران الرئيسية فوق مجالها الجوي، مع إمكانية استمرار الحفاظ على سيادة الدول بشأن السماح بتشغيل رحلات طيران تجارية إلى أراضيها وبما يعود بالنفع على اقتصاداتها الوطنية وصناعة الطيران العالمية، وبما لا يضر بصناعة النقل الجوي أو سلامته في المنطقة.

٢-٥ وتهيب الهيئة العامة للطيران المدني في دولة قطر بالدول الأعضاء بالجمعية العمومية تبني المقترح بعدم إقحام الخلافات السياسية في الأمور الفنية والتجارية التي تؤثر على حركة وفعالية النقل الجوي الدولي بما في ذلك البيئة والسلامة، والالتزام بقرار الجمعية العمومية التاسعة والثلاثين رقم ١٥ والذي يحث الدول الأعضاء على تجنب اتخاذ إجراءات أحادية الجانب مما قد يؤثر سلبا على النمو المنتظم والمستدام للنقل الجوي الدولي.

– انتهى –